

لتركيا وقطر الدور الأكبر في حل قضية العسكريين المخطفين والمركة مع الإرهاب طويلة ولم تنته بعد أحداث الشمال

الجيش اللبناني بحاجة إلى الهبة الإيرانية... لكن بحثها في مجلس الوزراء تأجل إلى الأسبوع المقبل الخطة الأميركية بدعم «المعارضة المعتدلة» في سورية لن تنجح والجيش السوري يتجه إلى حسم معركة حلب

تفاعلات التمديد للمجلس النيابي السياسية والقانونية والاستحقاق الرئاسي وموضوع العسكريين المخطفين والهبة الإيرانية، ملفات شكلت محور اهتمامات وتركيز وكالات الأنباء والقنوات التلفزيونية أمس. وفي هذا السياق، تنجّه الأنظار إلى كيفية تعامل التيار الوطني الحر مع التمديد على الصعيد القانوني، حيث كشف النائب فريد الخازن «أن التيار الوطني الحر سيقدم خلال الأسبوع الجاري طعنه في قرار التمديد، وهو يشبه الطعن السابق إلى المجلس الدستوري، مؤكداً أن قرار التمديد لن يؤثر على علاقة التيار بالحلفاء». وفي الملف الرئاسي، شدّد الخازن على أن الاقتراح الأنسب والأجراً هو انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب. أما في موضوع العسكريين المخطفين، فقد رجّح الوزير السابق عدنان منصور أن تتعاطى سورية بإيجابية مع الملف بعد إقحامها من قبل «جبهة النصرة» في القضية، نظراً إلى العلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمع البلدين، شرط أن يتم حل هذه الأزمة ضمن هبة وكرامة الدولة اللبنانية، محذراً من أن المعركة مع الإرهاب قائمة وطويلة ولم تنته مع ما حصل في الشمال.

وفي السياق نفسه، أوضح المحامي رشاد سلامة أن لتركيا وقطر الدور الأكبر في حل قضية العسكريين المخطفين، وذلك يعود إلى كون قطر هي الممول الذي سيدفع الفدية، معتبراً أن الدلة اللبنانية مريكة أمام المطالب التعجيزية التي يريدتها الحافظون لإطلاق الرهائن. وفي ما يخص الهبة الإيرانية، أشار نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الوطني سمير مقل، إلى تأجيل بحث الهبة إلى الأسبوع المقبل، معرباً عن خشية من رفض بعض الوزراء لها رغم حاجة الجيش إليها. دولياً لا تزال استراتيجية التحالف الدولي العسكرية مدار نقاش وبحث لدى المحللين والخبراء، حيث اعتبر المحلل السياسي ومدير مركز أوكلاهوما لدراسات الشرق الأوسط، جوشوا لانديس أن الخطة الأميركية بدعم ما يسمى «المعارضة السورية»، ضمن التحالف الدولي ضد «داعش» في العراق والشام لن تنجح. فيما اعتبر الكاتب والباحث السياسي حكمت شحور، أن ما قامت به عصابات «داعش» من تشويه لصورة الإسلام وهدم الأضرحة والمقامات يخدم الكيان «الإسرائيلي». الملف السوري، كان أيضاً موضوعاً رئيسياً على طاولة الحوارات، حيث أكد الباحث الاستراتيجي السوري الدكتور حسن حسن أن مبادرة «تجميد حلب عسكرياً» التي طرحها المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا لا تزال ضبابية، وأن الجيش السوري سيسمح معركة حلب.



عام، وخصوصاً في مدينة القدس لأنها تعتبر منتهى الكمال للفكرة التلمودية الصهيونية وهي السيطرة على القدس والبحث عما يسوّونه الهيكل الوهمي، وقامت إسرائيل بالعديد من القضايا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني بالضيق على الشعب الفلسطيني، هجرت وضغلت اقتصادياً وصارت الأراضي، لكن كل هذا يعتبر في كفة وما يجري في السنوات الأخيرة في كفة أخرى. وبين أن «الكيان الإسرائيلي وصل إلى قناعة بان الدول العربية والإسلامية قد انخرقت بوصلتها عن فلسطين حيث أنها غابت تماماً وإنشغلت بصراعاتها»، معتبراً أن «الاحتلال دخل في مرحلة التوحش والسافر المكشوف أمام الملا، يقتل ويهجر ويصادر ويذبح المستوطنات من دون أدنى رفض ولا حتى سقف اتفاقيات اوسلو، ولا يبايه حتى للاوامر الأميركية للتهنئة في بعض الأحيان». واعتبر أن «موقف السلطة الفلسطينية لا يرقى إلى مستوى الحدث»، معرباً عن اعتقاده أنه «كان يجب على السلطة الفلسطينية أمام حركة السحق الإسرائيلية للقدسنيين على الأخص وللشعب الفلسطيني بشكل عام ان تدعو في نفسها إلى الانتفاضة لا ان تبادر إلى الاتصالات والتهنئة وامتناص بعض الصدمات امام هذا النقم الإسرائيلي والخروج عن كل القيم الإنسانية والتاريخية».

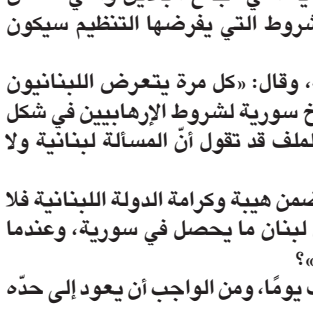
حسن لـ: أنباء فارس:
مبادرة دي ميستورا ضبابية والجيش سيسمح معركة حلب
أكد الباحث الاستراتيجي السوري الدكتور حسن حسن أن مبادرة تجميد حلب عسكرياً التي طرحها المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا لم تزل ضبابية، ذلك لأن الأخير إلى الآن لم يكشف عن تفاصيل هذه المبادرة وما المقصود من رعايتها. ولفت حسن إلى «أن الإنجازات التي يقوم بها الجيش العربي السوري في حلب دفعت البعض للبحث عن طريق حماية وجود الميليشيات المسلحة في حلب، فسيطرة الجيش القريبة للحدث على طريق الكاستيلو ستؤدي إلى وقوع المدينة تحت طوق عسكري سوري بشكل كامل، الأمر الذي يعني أن الميليشيات باتت في وضع خطر، وهذا ما يدفع الصوتين الفرنسي والتركي إلى التعالي بحثاً عما يسبونه بحماية المدنيين في حلب، الأمر الذي يشكك بمصداقيتهما من باب عدم وجود مثل هذه الدعوة من أي من الطرفين بما يخص أي منطقة سورية أخرى».

واعتبر حسن أن «الحدث عن التصريحات الفرنسية والتركية يتقاطع مع ما صرح به ميشيل كيلو الذي قال بأنه سيقدم رأسه للقطع في حال سيطر الجيش العربي السوري على مدينة حلب من جديد، وهذا يوحي بأن هناك ضمانات دولية قدمت إلى كيلو وغيره بما يخص الحفاظ على المدينة». وأشار الباحث السوري إلى أن «من حق أعداء سورية أن يحلموا كما يريدون، لكن في النهاية فإن الجيش العربي السوري سيقول كلمته في حلب قريباً، ومشرق بمساندة حلفائها الاستراتيجيين والمؤثرين في سياسة المنطقة وملفاتنا الساخنة قادرة على أن تحسم المعركة سياسياً لصالحها». وأضاف حسن: «على ما يبدو فإن الأمر يتعلق بإعطاء الميليشيات وقتاً إضافياً لتتمكّن أمرها بعد الضربات الموجهة التي تلقتها من الجيش العربي السوري، فلو عدنا بالذاكرة إلى المراحل الأولى من عمر الأزمة السورية، لو جدنا أن بعثة الأمم المتحدة التي أرسلت إلى حمص قامت بنقل الإمداد للميليشيات المسلحة بجحجج إنسانية، ومن المهم أن نؤكد أن الدولة السورية هي المعنية بكل الشؤون الإنسانية في سورية أكثر من غيرها، وهي تدرك ذلك وتعمل عليه بانتظام، ولا يمكن القبول بأن تستغل هذه الشعارات الإنسانية لتمير المساعدات والدعم اللوجستي إلى المسلحين في أي منطقة من سورية». وعن إمكانية قبول سورية بمبادرة دي ميستورا، قال حسن: «الحدث عن موافقة دمشق على أي مبادرة دولية يجب أن يسبقه توافر شرطين أساسيين في هذه المبادرة كي تناقشها الدولة السورية، الأول يتعلق بمدى توافق هذه المبادرة مع القانون والمواثيق الدولية، والثاني يجب أن تدرك هذه المبادرة أو غيرها أن السيادة السورية خط أحمر، ومن ثم ليس لدى دمشق أي مانع من نقاشها أو الموافقة عليها إذا رأت أن ذلك مصلحة وطنية».

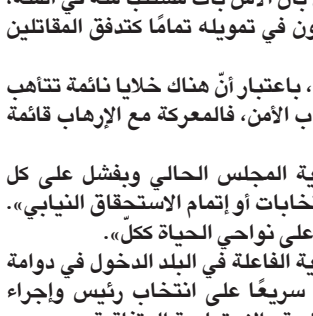
لانديس لـ: سي أن أن:
«المعارضة المعتدلة» في سورية لن تنجح
اعتبر المحلل السياسي ومدير مركز أوكلاهوما لدراسات الشرق الأوسط جوشوا لانديس أن «خطة الإدارة الأميركية بدعم المعارضين السوريين ضمن التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في العراق والشام لن تنجح». وأضاف لانديس: «لن تنجح هذه الخطة لأن المناطق الزرقاء التي تظهر على الخريطة تسيطر عليها جماعات مثل القاعدة والجهة الإسلامية، وهي تعارض أميركا بشكل كبير، أما بالنسبة للمسلحين «المعتدلين» الذين تريد أميركا دعمهم فقد تم حصرهم في نقطة بسيطة في شمال سورية من قبل تنظيم القاعدة، وهم يسيطرون على ما بين واحد إلى اثنين في المائة من مساحة سورية اليوم». وجعلهم ينتصرون على داعش ثم قوات الجبهة الإسلامية وبعدها قوات النظام السوري تعتبر وعداً بعيدة كل البعد عن الواقع». وأوضح أنه «بحسب معلومات مركز الاستخبارات الأميركية فإن هناك أكثر من ألف ميليشيا في سورية، والرئيس أوباما دعم من يسميهم المعتدلين بمبلغ وصل إلى نصف مليار دولار وهذه الأموال لن تكفي لدعم جيش، واعتقد أن الرئيس الأميركي فعل ذلك فقط كرد على منقذي سياسته في سورية».



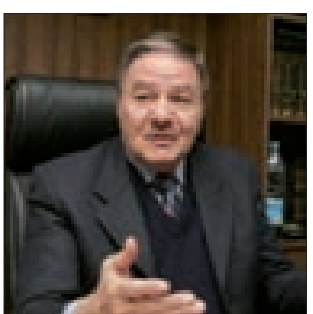
منصور لـ: النشرة:
التمديد جنب آخر المؤسسات الدستورية الفاعلة الدخول في دوامة الفراغ
رجّح الوزير السابق عدنان منصور أن تتعاطى سورية «بإيجابية» مع ملف العسكريين المخطفين بعد إقحامها من قبل «جبهة النصرة» في القضية، ونظراً إلى العلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمع البلدين والتي ما كان يجب أن تتوقف يوماً، معتبراً «أن تجاوب النظام السوري مع الشروط التي يفرضها التنظيم سيكون بمثابة كرم أخلاق منه». واستغرب منصور ما يُحكى عن أنّ الكرة اليوم في ملعب سورية، وقال: «كل مرة يتعرض اللبنانيون لعمليات خطف يكون على السوريين دفع أثمان، وبالتالي فإنّ رضوخ سورية لشروط الإرهابيين في شكل مستمر قد يُعزّز من هذه العمليات، وإذا أزدت سورية التصل من الملف قد تقول أنّ المسألة لبنانية ولا علاقة لها بها، كما كانت لتفعل أي دولة أخرى سواها». وشدّد منصور على وجوب أن يأتي الحل لأزمة العسكريين «بما يضمن هبة وكرامة الدولة اللبنانية فلا تدخل في نفق وفي عمليات خطف لا تنتهي»، وسال: «كيف يتجاهل لبنان ما يحصل في سورية، وعندما يقع في مأزق يطلب مساعدتها وبعد حل الأزمة يعود ليدبر لها ظهره؟». واعتبر «أن العلاقات والتنسيق بين البلدين ما كان يجب أن يتوقف يوماً، ومن الواجب أن يعود إلى حذو الإقصى لإيجاد الترتيبات المناسبة لأي مسألة شائكة».



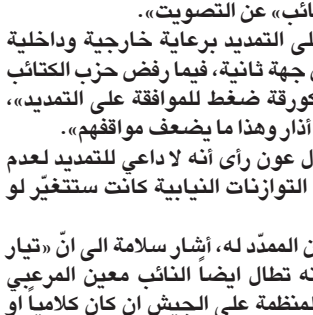
وتطرق منصور إلى الوضع الأمني، معتبراً أنّ الجيش اللبناني كان على مستوى المسؤولية الوطنية في المواجهات التي اندلعت مؤخراً في الشمال، «لكن لا يمكن الحسم بأنّ الأمن بات مستتباً منته في المنة، فالإرهاب الذي يضرب المنطقة ولبنان لم يتوقف، وداعمو مستمررون في تمويله تماماً كتحديق المقاتلين إلى المنطقة». وشدّد على وجوب التعاطي «بكثير من الحذر والتنبه مع المرحلة، باعتبار أن هناك خلايا نائمة تتأهب للانقضاض على الأمن اللبناني». وقال: «لا يمكن أن نحسم باستتباب الأمن، فالمعركة مع الإرهاب قائمة وطويلة ولم تنته مع ما حصل في الشمال».



ورأى منصور «أننا نعيش في فراغ سياسي ما قبل تمديد ولاية المجلس الحالي وبفضل على كل المستويات، إن كان لجهة انتخاب رئيس، أو إقرار قانون جديد للانتخابات أو إتمام الاستحقاق النيابي». وقال: «للاسف الفشل يطبع الحياة السياسية اللبنانية ويترك آثاره على نواحي الحياة ككل». واعتبر «أن السير بقانون التمديد جنب آخر المؤسسات الدستورية الفاعلة في البلد الدخول في دوامة الفراغ». وأضاف: «التمديد جرحاً مناسباً لكل السياسيين للعمل سريعا على انتخاب رئيس وإجراء انتخابات نيابية للانصراف بعدها إلى حل أزمات اللبنانيين الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة».



سلامة لـ: أي أن:
لتركيا وقطر الدور الأكبر في حل قضية العسكريين المخطفين
رأى النائب الأسبق لحزب «الكتائب» المحامي رشاد سلامة أن «هناك وجهتي نظر قابلتين للنقاش: من رفض التمديد لأنه أراد اجراء انتخابات، ومن وافق على التمديد تحاشياً للفراغ»، لافتاً إلى دور القيادات المسيحية في هذا التمديد حيث وافق كل من «القوات» و«المردة» على التمديد، فيما رفضه التيار الوطني الحر و«الكتائب» عن التصويت. واعتبر سلامة أن «رئيس القوات سمير ججع ارتأى الموافقة على التمديد برعاية خارجية وداخلية بعد زيارته الأخيرة إلى السعودية وموقف تيار المستقبل الحليف من جهة ثانية، فيما رفض حزب الكتائب هذا الأمر، حتى لا تبدو زيارة النائب سامي الجميل إلى السعودية كورقة ضغط للموافقة على التمديد»، موضحاً أن «الكتائب والقوات ليسا أسياذ الأول في تحالف 14 آذار وهذا ما يضعف موقفهم».



ولفت سلامة إلى أن «رئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب ميشال عون رأى أنه لا داعي للتمديد لعدم قناعته بان الوضع الأمني لا يسمح بإجراء الانتخابات، ولقنفته بان التوازنات النيابية كانت ستغزير لو جرت الانتخابات». وعن بقاء عضو كتلة «المستقبل» النائب خالد الضاهر في البرلمان الممدّد له، أشار سلامة إلى أن «تيار المستقبل لا يجد ان الوقت مناسب لمحاسبة الضاهر لأن محاسبته تطلّ أيضاً النائب معين المرعي وفاعليتها دينية، معتبراً أنه «كان من الواجب التصدي للهجمات المنظمة على الجيش ان كان كلامياً أو فعلياً منذ بدايتها»، لافتاً إلى أن «ما حصل في طرابلس يعاكس ما حصل في عرسال لوجود غطاء سياسي للجيش في مكان وغيابه في مكان آخر، حيث يعطى الجيش طابعاً سنياً زوراً وبهتاناً في عرسال».



وأوضح سلامة أن «لتركيا وقطر الدور الأكبر في حل قضية العسكريين المخطفين، وذلك يعود لكون قطر هي الممول الذي سيدفع الفدية»، معتبراً أن «الدولة مرتبكة أمام المطالب التعجيزية التي يريدتها الحافظون حتى يطلقوا سراح الرهائن»، مشيداً «بتصريح السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي حول أهمية التعاون بين البلدين».



شحور لـ: العالم:
«داعش» يخدم «إسرائيل»
اعتبر الكاتب والباحث السياسي حكمت شحور أن «الكيان الإسرائيلي وصل إلى قناعة بان الدول العربية والإسلامية قد انخرقت بوصلتها عن فلسطين»، مشيراً إلى أن «ما قامت به عصابات داعش من تشويه لصورة الإسلام وهدم الأضرحة والمقامات كلها تهدف إلى هدم الكيان الإسلامي الأمر الذي يخدم الكيان الإسرائيلي بشكل مباشر». ولفت شحور إلى أن «إسرائيل ومنذ عام 1967 بدأت خطة منهجية للتضييق على الفلسطينيين بشكل



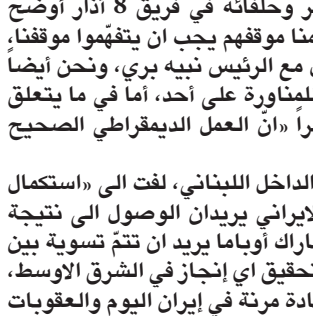
مقبل لـ: المنار:
أخشى رفض بعض الوزراء للهبة الإيرانية
أشار نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني سمير مقل، إلى تأجيل بحث الهبة الإيرانية المقدمة إلى الجيش اللبناني إلى الأسبوع المقبل نظراً إلى وجود العديد من الملفات التي ستناقش خلال هذا الأسبوع. وأعلن مقل أنه «في حال الموافقة على هذه الهبة من قبل الحكومة اللبنانية سيتم بحث الموضوع مع مجلس الأمن الدولي»، لافتاً إلى أنه «لا يتوقع قراراً إيجابياً من الحكومة في هذا الموضوع»، موضحاً أنه «إذا عرضها وزير واحد تتوقف»، معرباً عن خشية من «وجود بعض الوزراء الذين لا يوافقون على الهبة، إلا أنه أكد أن الجيش اللبناني بحاجة إليها».



الخازن لـ: المركزية:
التسوية الأميركية - الإيرانية تجعل الأجواء الإقليمية أفضل
كشف عضو كتلة التغيير والإصلاح النائب فريد الخازن أن التيار الوطني الحر سيقدم خلال الأسبوع الجاري طعنه بقانون التمديد، وهو يشبه الطعن السابق إلى المجلس الدستوري. وعن قول العماد ميشال عون «إن معادلة عدم اجراء انتخابات نيابية قبل انتخاب رئيس غير واقعية، ومن سيجري الاستشارات الحكومية لو تمّ إجراء الانتخابات النيابية قبل انتخاب الرئيس، قال: «العماد عون يؤكد أننا طرحنا أفكاراً عدّة منها انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب وهذا الأمر رفض، واي اقتراح يكون مصدره الرابطة يُقابل بالرفض سواء تضمن إشكالية أم لم تتضمن، ويبدو أن بعض الأطراف يتخذ موقفاً من هذه الاقتراحات لأسباب سياسية لا قانونية أو دستورية»، معتبراً «أن الاقتراح الأنسب والأجراً هو انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب».



ورداً على سؤال عن توتر في العلاقة بين التيار الوطني الحر وحلفائه في فريخ 8 آذار أوضح الخازن «أن قرار التمديد لن يؤثر على علاقتنا بالحلفاء، وكما قلنا موقفهم يجب أن يتغير موقفاً، وكل طرف اتخذ موقفاً متجانساً مع مواقفه السابقة وهذا ما حصل مع الرئيس نبيه بري، ونحن أيضاً نتجانس مع موقفاً السابق المعارض للتمديد ليس للزيادة أو للمناورة على أحد، أما في ما يتعلق بجزء الله وبإيقاع الإفترقة فكل منهم اعتباراته الخاصة»، معتبراً «أن العمل الديمقراطي الصحيح يكون عبر وسيلة واحدة هي إجراء الانتخابات».



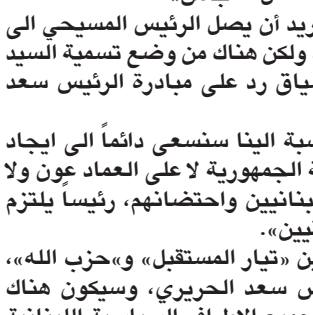
وعن انعكاس استئناف المفاوضات الأميركية - الإيرانية على الداخل اللبناني، لفت إلى «استكمال هذه المفاوضات بعد ان توقفت لفترة، لأن الطرفين الإيراني وبريدان الوصول إلى نتيجة إيجابية بالرغم من ان الملف شائك ومعقد، لكن يبدو أن الرئيس باراك أوباما يريد ان تتمّ تسوية بين الدولتين حول الملف النووي بعد ان عجزت الإدارة الأميركية عن تحقيق أي إنجاز في الشرق الأوسط، خصوصاً في الصراع العربي - الإسرائيلي، بالإضافة إلى وجود قيادة مرّنة في إيران اليوم والعقوبات الاقتصادية التي يفرضها المجتمع الدولي عليها كانت مؤذية».



ورأى الخازن ان «نتيجة المفاوضات غير محسومة، لكن الطرفين يتعاملان معها على أساس الوصول إلى تسوية، وإذا تمت هذه التسوية فهي لن تؤثر بشكل مباشر على لبنان، لكن الأجواء الإقليمية ستصبح أفضل، لأن المشكلة اليوم هي بين إيران والمملكة العربية السعودية، لذلك فإن أي تسوية بين إيران والمجتمع الدولي ستعكس إيجاباً على العلاقات الإيرانية - الخليجية، لكنها لن تؤدي إلى ارتدادات على لبنان، وقد لا تترجم في الداخل بتفاصيله السياسية».



الحجار لـ: أم تي في:
ندرس مبادرة السيد نصرالله إلى الحوار
أكد عضو كتلة «المستقبل» النائب محمد الحجار ان «من عطل الانتخابات رئاسة الجمهورية أوصل البلد إلى هنا»، مذكراً بان «الجميع يعرف ان تمديد ولاية المجلس النيابي امر غير ديمقراطي وغير شعبي». وقال الحجار: «وصلنا إلى مكان في ظل غياب رئيسي جمهورية ان لم نمدد للمجلس فمن المؤكد اننا سنواجه اشكالات كبيرة وجديّة، وبالتالي نكون قد أخذنا البلد إلى الجهول». واعتبر أن «وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق استند إلى تقارير الأجهزة الأمنية عندما قال انه لا يمكننا إجراء انتخابات نيابية، وأقل هذه الأسباب انه لا يمكن تأمين 33 ألف عسكري في هذه الظروف تحديداً، لأن الجيش، ومعه القوى الأمنية، منشغل بحماية الإرهاب في البلد».



وتابع: «ما يهمنا في المجلس النيابي هو المشاريع التي تتناول المواضيع الحياتية والمعيشية، ونحن لا نمدد الأزمة، وقلنا انه مجرد ان يتمّ الاتفاق على قانون انتخابي جديد وانتخاب رئيس للجمهورية سنذهب إلى انتخابات نيابية، وهدفنا هو استمرارية عمل المجلس». وفي موضوع الاستحقاق الرئاسي، أشار الحجار إلى «أننا نريد أن يصل الرئيس المسيحي إلى هذا الموقع اللرد على كل حملات الطرّف والانغلاق التي نعهدها، ولكن هناك من وضع تسوية السيد حسن نصر الله للعماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية في سياق رد على مبادرة الرئيس سعد الحريري بالذهاب إلى مرشح تسوية».

وعن العلاقة مع «التيار الوطني الحر»، قال الحجار: «بالنسبة ليّنا سنسعى دائماً إلى إيجاد قواسم مشتركة مع الجميع، ليس لدينا فيتو في موضوع رئاسة الجمهورية لا على العماد عون ولا على غيره، والمرحلة الأهمّة تتعلّق رئيساً يقدر على جمع اللبنانيين واحتضانهم، رئيساً يلتزم بالديمقراطية ويكون معتدلاً فيسطيع في هذا الظرف أن يلمّ اللبنانيين».